



أثر تطبيق المعايير المحاسبية على حوكمة الشركات بدولة ليبيا

The Impact of Applying Accounting Standards on Corporate Governance in the State of Libya

عبد الرحمن عمران الهمالي نفذ: كلية الاقتصاد العربان، جامعة بني وليد، ليبيا.

Abdulrahman Omran Al-Hemali: Faculty of Economics, Bani

Walid University, Libya.

nafadfr@yahoo.fr

المخلص

يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق المعايير المحاسبية على حوكمة الشركات، مع التركيز على أهمية هذه المعايير في شركات ليبيا والآثار المترتبة عليها. يجيب البحث عن السؤال الرئيس: ما هو أثر تطبيق المعايير المحاسبية في تحسين حوكمة الشركات وانعكاسها على ترشيد القرارات؟

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد أجريت في عام 2024. توصلت النتائج إلى أن حوكمة الشركات وآلياتها (مثل مجلس الإدارة، ولجان المراجعة، والمراجعة الداخلية) تؤثر على قرارات المستثمرين. كما أكدت الدراسة على الدور الفعال لمجلس الإدارة في ممارسات الحوكمة السليمة ووضع سياساتها، وأن لجان المراجعة تلعب دورًا رقابيًا هامًا في تفعيل مبادئ الحوكمة. إضافة إلى ذلك، تبين أن المراجعة الداخلية السليمة تقلل التلاعب في المعلومات المالية، وأن توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتوقف على مصداقيتها وسهولة استخدامها وتأثيرها على القرارات.

يوصي البحث بتدريب المحللين الماليين والمراجعين لزيادة كفاءتهم في تقديم المشورة وكتابة التقارير التحليلية لترشيد قرارات المستثمرين. كما يوصي بتحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وأبعادها وعلاقتها بترشيد قرارات المستثمرين، وتحسين مستوى جودة هذه المعلومات لضمان ملاءمتها، قابليتها للمقارنة، موثوقيتها، وثباتها في التقارير المالية. ويشدد البحث على أهمية الالتزام بتحسين جودة المعلومات، لأن عدم جودتها يدفع المستثمرين للاعتماد على مصادر خارجية. وأخيرًا، يوصي البحث بعدم إخفاء أي معلومات مالية أو غير مالية، والإفصاح عنها بصدق وموثوقية في الوقت المناسب للمستثمر.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية، جودة المحاسبة، حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية.



Abstract

This study aims including their characteristics, advantages, and disadvantages. It further investigates the impact of accounting standards on corporate governance and explores the importance and implications of implementing such standards in Libyan companies. The central research question addressed is: What is the impact of applying accounting standards on enhancing corporate governance and its reflection on decision rationalization? A descriptive-analytical methodology was employed, and the study was conducted in 2024. The results indicate that corporate governance and its mechanisms—represented by the board of directors, audit committees, and internal auditing—significantly influence investors' decisions. The findings highlight the essential role of the board of directors in establishing sound governance practices and setting related policies. The presence of audit committees contributes significantly to the enforcement of governance principles, while effective internal auditing reduces financial information manipulation. The provision of reliable and accessible information is crucial for investment decision-making in capital markets. The study recommends enhancing the training and efficiency of financial analysts and auditors in providing advisory services and analytical reports on expected profits, defining the concept and dimensions of accounting information quality about investor decision-making, and improving the relevance, comparability, reliability, and consistency of information in financial reports. Emphasis is placed on maintaining high-quality information to avoid reliance on external sources and ensuring the timely and honest disclosure of both financial and non-financial information.

Keywords: Accounting Standards, Accounting Quality, Corporate Governance, Quality of Accounting Information.

المقدمة

تحظى حوكمة الشركات باهتمام كبير من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، خاصةً بعد الموجة الأخيرة من الأزمات المالية الحادة التي أثرت على العديد من الشركات والدول. لقد تضرر استقرار الأسواق المالية وثقة المستثمرين بشدة جراء هذه الأزمات، التي كان لها أثر سلبي حتى على الدول المتقدمة. هذه بعض أبرز الأزمات التي سلطت الضوء على أهمية حوكمة الشركات:

- أزمة الدول الآسيوية (1997): شهدت العديد من دول شرق آسيا انهيارات مالية نتيجة لمشاكل في إدارة الشركات والسياسات المالية، مما أثر بشكل كبير على الأسواق المالية العالمية.

- أزمة شركة إنرون (2001): انهارت شركة Enron الأمريكية، التي كانت من كبار اللاعبين في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي، بسبب عمليات التلاعب المحاسبي وإخفاء الديون، مما أدى إلى فضيحة مالية هزت الأسواق الأمريكية والعالمية.

أكدت هذه الأزمات ضرورة تطبيق معايير حوكمة مؤسسية صارمة لضمان المساءلة والشفافية، وتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة والمستثمرين، وحماية حقوق المساهمين. علاوة على ذلك، وكما اقترح Sengottuvel و Aktharsha (2016)، يمكن إلقاء اللوم على عدد من المشكلات، بما في ذلك ضعف توليد التدفقات النقدية، وضعف ترتيبات التمويل، وقلة خبرة الإدارة، وضعف الحوكمة والرقابة، في انهيار الشركات. كما أن غياب الشفافية ونقص المعرفة بمعايير المحاسبة يُخفيان الوضع المالي الحقيقي للشركات، مما يُضعف الثقة في الأسواق المالية والبيانات المحاسبية. ويُعد فقدان الثقة في صحة البيانات المحاسبية أحد الآثار السلبية لهذه الأخطاء.

شهدت سوق الأوراق المالية الليبية، ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والتي تسعى إلى تعزيز اقتصاد البلاد من خلال استثمار المدخرات، تطوراً ملحوظاً في ليبيا. وقد شهد حجم الأسهم المتداولة في السوق نمواً ملحوظاً؛ ففي عام 2007، بلغ عدد الأسهم المتداولة حوالي 8.438 مليون سهم، وفي عام 2017، ارتفعت قيمتها إلى 37.009 مليون دينار.

مشكلة الدراسة

تُعَدّ الممارسات المهنية للمدققين الداخليين من بين الجوانب العديدة التي تتأثر سلباً عند عدم تطبيق مبادئ وإجراءات الحوكمة. ومع تسارع التطورات الاقتصادية، بات من الضروري توفير معلومات محاسبية تلبي احتياجات متخذي القرار. وينعكس ذلك بشكل غير مباشر في تطبيق معايير المحاسبة، مما يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين في البيانات المالية المنشورة. يجب أن يُحقق هذا الإفصاح الأهداف المنشودة، سواءً أكان تمكين المستخدمين الخارجيين من اتخاذ قرارات اقتصادية مدروسة، وخاصةً لمستثمري سوق الأسهم، بهدف تقليل المخاطر التي قد يتعرضون لها، أم دعم قرارات إدارة الوحدة الاقتصادية وزيادة قدرتها التنافسية.

نظراً للتأثيرات المباشرة للمعلومات المحاسبية على مستخدميها، شهدنا مؤخراً اهتماماً متزايداً بجودة المعلومات المحاسبية (وكذلك بتأثيرات تطبيق القواعد المحاسبية). لبيانات المحاسبة عالية الجودة مزايا عديدة، منها تحسين كفاءة تخصيص الموارد، ومساعدة المستخدمين على قياس المخاطر والتنبؤ بها، ومساعدة المستثمرين على اتخاذ خيارات استثمارية حكيمة. كما أنها تُسهم في خفض تكلفة رأس المال وزيادة كفاءته، مما يقلل من نفقات الهيئة، من خلال تقليل التفاوت في المعرفة بين المديرين والمستثمرين (مجد، 2012، ص. 12).

بناءً على ما سبق، يخلص الباحث إلى أن بعض مستثمري سوق الأسهم الليبية يفتقرون إلى القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية حكيمة، إما لعدم قدرتهم على فهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، أو لتدني جودتها. ونتيجةً لذلك، يضطر المستثمر إلى الاعتماد على مصادر خارجية لتوجيه قراره، مما يعني أنه لن يكون متيناً، وسيؤثر سلباً على قرار الاستثمار. وبناءً على ما سبق، تطرح الدراسة تساؤلاً: ما أثر استخدام المعايير المحاسبية في ترشيد القرارات وتعزيز حوكمة الشركات؟ ومنه تتفرع الأسئلة الآتية:

1. ما مدى التزام الشركات بتطبيق حوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية الليبية؟
2. ما نوع العلاقة بين تعزيز أثر تطبيق معايير المحاسبة وحوكمة الشركات؟
3. ما هي العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد خيارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الليبية؟
4. ما مدى استفادة سوق الأوراق المالية الليبية من تطبيق معايير المحاسبة الواردة في البيانات والتقارير المالية في ترشيد خيارات المستثمرين؟

أولاً: أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى الآتي:

1. معرفة مدى التزام سوق الأوراق المالية الليبية بمعايير حوكمة الشركات.
2. وصف أهمية تأثير استخدام سوق الأوراق المالية الليبية لمعايير المحاسبة في إعداد التقارير والبيانات المالية على خيارات المستثمرين.

3. الإفصاح عن طبيعة التفاعل بين حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية الليبية، بالإضافة إلى أثر تطبيق القواعد المحاسبية.

4. اكتشاف العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد الخيارات في سوق الأوراق المالية الليبية.

ثانياً: أهمية الدراسة

إن اكتساب ثقة الجهات الفاعلة في الأسواق المالية، ومحاولة استقرارها، والحد من تقلباتها الحادة، هي الأسباب الرئيسة لأهمية البحث الحالي. ويتحقق ذلك من خلال:

1. تأثير كيفية تطبيق حوكمة الشركات على مدى ملائمة البيانات المحاسبية.
2. تسهيل تطبيق حوكمة الشركات فهم البيانات المحاسبية للمستهلكين.
3. تحسين استخدام الحوكمة من إمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية. كما أن دقة البيانات المحاسبية وانفتاحها تتأثران بشكل كبير بحوكمة الشركات.

ثالثاً: فروض الدراسة

- في ضوء تساؤلات البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، تتمثل الفروض فيما يلي:
- **الفرض الأول:** لم تختلف آراء المبحوثين كثيرًا حول مستوى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة لحوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية الليبية.
 - **الفرض الثاني:** فيما يتعلق بخصائص تأثير تبني معايير المحاسبة على حوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية الليبية، فإن آراء المبحوثين لا تختلف كثيرًا.
 - **الفرض الثالث:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وأثر تطبيق معايير المحاسبة على حوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية الليبية.

• **الفرض الرابع:** لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات وأثر تطبيق المعايير

المحاسبية على حوكمة الشركات وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الليبية.

رابعًا: متغيرات الدراسة

• **المتغير المستقل:** حوكمة الشركات

• **المتغير الوسيط:** المعايير المحاسبية

• **المتغير التابع:** ترشيد القرارات

خامسًا: حدود البحث

• **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الليبية

(قطاع الاستثمار).

• **الحدود الزمنية:** سيقوم الباحث بتطبيق الدراسة في عام 2024.

سادسًا: منهج الدراسة

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، اعتمد الباحث على:

• **المنهج الاستقرائي:** من أجل تطوير الإطار النظري واختبار الفرضيات، تمت مراجعة

الأدبيات والأبحاث السابقة.

• **المنهج الاستنباطي:** إجراء دراسة تطبيقية على شركات قطاع الاستثمار المدرجة في سوق

الأوراق المالية الليبية، وذلك لدراسة مشكلة البحث ميدانيًا واستخلاص النتائج والمقترحات.

سابعًا: دراسات سابقة

- **دراسة الجبلي (2021):** استهدفت هذه الدراسة معرفة أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال في الشركات المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية. توصلت الدراسة إلى ضعف في مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية لهذه الشركات، ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. كما أكدت أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يعد عاملاً رئيسيًا في تحقيق جودة التقارير المالية وزيادة الشفافية، لما يوفره من معلومات تقلل عدم التماثل بين الإدارة والمستثمرين.
- **دراسة حمد والنجيب (2015):** تناولت هذه الدراسة بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية. تمثلت مشكلة البحث في كيفية اختيار البديل الأفضل من بدائل القياس المحاسبي ومدى تأثير ذلك البديل على إدارة الأرباح. هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير بدائل القياس المحاسبي على إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: تعدد بدائل القياس المحاسبي يؤثر في اتخاذ السياسة المناسبة لإدارة الأرباح، واختيار البديل المناسب من بدائل القياس المحاسبي يؤثر في القياس السليم لأرباح المنشأة، ونموذج التكلفة الجارية لتقويم الأصول الثابتة يؤدي إلى زيادة عبء الإهلاك وبالتالي تخفيض الأرباح، كما أن مرونة استخدام بدائل القياس المحاسبي تؤثر في تنوع أساليب إدارة الأرباح، ومرونة قيام الإدارة بتغيير طرق تقويم

المخزون السلعي آخر العام من فترة لأخرى يؤدي إلى التأثير في تكلفة البضاعة المباعة وعلى الأرباح.

• دراسة عبد الرحمن ومحمد (2016): بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين دقة التقديرات

المحاسبية وجودة التقارير المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: هل تساهم دقة

التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية؟ لاختبار هذه الفرضية، استخدم

الباحثن الاستبانة كأداة لجمع البيانات من خلال إجراء دراسة ميدانية. خلصت الدراسة إلى

العديد من النتائج الهامة، أبرزها: وجود علاقة بين دقة التقديرات المحاسبية وجودة التقارير

المالية، حيث أظهرت الدراسة أن دقة التقديرات المحاسبية تساهم بشكل واضح في تحسين

جودة التقارير المالية. كما أشارت إلى أن العديد من الشركات السودانية المدرجة في سوق

الخرطوم للأوراق المالية لا تزال تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي في وضع التقديرات

المحاسبية، مما يعيق تحسين دقة التقارير المالية، بالإضافة إلى عدم الثبات في التقديرات

المحاسبية، حيث يؤدي التغير المستمر في التقديرات المحاسبية والتلاعب بها إلى فقدان

القوائم المالية خاصية القابلية للمقارنة، مما يؤثر سلباً على مصداقيتها. تشير هذه النتائج

إلى أهمية تحسين دقة التقديرات المحاسبية وتجنب التلاعب أو التحيز فيها، وذلك لتعزيز

جودة التقارير المالية وضمان مصداقيتها وقابليتها للمقارنة والتنبؤ السليم.

• دراسة (2015) Doukakis: بحثت هذه الدراسة في أثر التبني الإلزامي للمعايير الدولية

لإعداد التقارير المالية (IFRS) على كل من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق والأرباح

الحقيقية. في حين أن الأدبيات السابقة قد درست بشكل رئيسي آثار اعتماد المعايير الدولية

لإعداد التقارير المالية على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، لم تركز أي دراسة على تأثير اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي على إدارة الأرباح الحقيقية. وقد تمت الدراسة باستخدام عينة من 15206 ملاحظة من 22 دولة أوروبية بين عامي 2000 و2010. وتشير النتائج إلى أن اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي ليس له تأثير كبير على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية أو القائمة على الاستحقاق.

التعقيب على الدراسات السابقة

لم تتناول الدراسات السابقة أثر تطبيق المعايير المحاسبية على حوكمة الشركات، وعلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات على سوق الأوراق المالية الليبية، لما يمثله هذا القطاع من دور هام على الاقتصاد الوطني الليبي. وهذا ما سنتناوله الدراسة الحالية.

أولاً: الإطار النظري

المبحث الأول: المعايير المحاسبية

وُلدت فكرة وضع معايير محاسبية أساسية في القرن التاسع عشر عندما طالبت منظمات المحاسبة في إنجلترا بتوحيد مبادئ المحاسبة والتمييز بين الإجراءات المحاسبية بين الدول. نقل المحاسب آرثر يونغ هذه الفكرة إلى الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين، وظهرت فكرة المعايير رسميًا في المؤتمر الدولي الأول للمحامين في سانت لويس بولاية ميسوري عام 1904. يسمح لنا هذا بتقسيم هذا الموضوع إلى المطالب الأربعة التالية:

المطلب الأول: نشأة المعايير الدولية للمحاسبة وتطورها عبر الزمن

في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 1929، التي نجمت عن التلاعب بالمعلومات المحاسبية وساهمت في انهيار وول ستريت، برز مفهوم وضع قواعد محاسبية جديدة، مما أدى إلى رؤية اقتصادية شاملة. مكن هذا التصور المحاسبين من إنشاء هيئة حاکمة رسمية ووضع قواعد لعملهم. وفي عام 1966، عُقد اجتماع لعدة منظمات محاسبية ركز على اختيار الإجراءات المحاسبية وتحقيق الاتساق الدولي. كان هدف هذا الاجتماع إنشاء "المجموعة الدولية المتوسطة للمحاسبين" (AIG)، وهي لجنة تأسيسية عالمية للمحاسبين بدأت بنشر مقالات حول توحيد معايير ممارسات المحاسبة عام 1967، مما فتح الباب أمام وضع معايير محاسبية موحدة (The Institute of Chartered Accountants in England and Wales, 2007).

لتشجيع الدول على استخدام هذه المبادئ كأساس للتخطيط المالي، عالجت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) العيوب والتعديلات في معاييرها، واعتمدت المعيار الثالث في مؤتمر المحاسبة الدولي العاشر في طوكيو عام 1987. في عام 1995، وافقت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) على قبول التبرعات المالية في جميع البورصات الدولية، مما شجع على قبول مماثل. وبحلول عام 1999، بلغ عدد أعضاء اللجنة 102 عضوًا من 103 دول.

خضعت لجنة معايير التقارير المالية الدولية (IASB) لتغيير هيكلها في عام 2001، وتغير اسمها إلى مجلس معايير التقارير المالية الدولية (IASB). وقد أدى هذا التعديل إلى توصية فريق العمل الاستراتيجي التابع للجنة عام 1998، والتي اقترحت إعادة تنظيم اللجنة لجعلها أقرب إلى المنظمات الوطنية العامة للمعايير. بعد هذا التعديل، كان من المفترض أن يختفي هذا الاسم فجأة عند إصدار المجلس للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). ولكن وفقًا للمعايير، يجب أن تستند إلى

نفس أفكار الإطار المتبعة في المعايير الدولية الأخرى، مع تعديل مصطلحاتها فقط - وليس مفاهيم الإطار. وقد راجع مجلس معايير التقارير المالية الدولية خمسة عشر معيارًا وهي: 1، 2، 8، 10، 16، 17، 21، 24، 27، 28، 31، 32، 33، 39، 40.

وقد بلغ عدد المعايير التي أصدرتها كل من:

• 41: IASC معيارًا حتى سنة 2001.

• 15: IASB معيارًا حتى يومنا هذا.

المطلب الثاني: المعايير المحاسبية والدولية

يُعرف معيار المحاسبة بأنه بيان مكتوب يتعلق بمكونات القوائم المالية أو بمعاملة أو حدث معين يتعلق بالوضع المالي ونتائج الأعمال، ويوضح الطريقة الصحيحة للقياس أو العرض أو الإدارة أو التواصل. وتصدره هيئة محاسبية أو تنظيمية مهنية رسمية (توفيق، 1987، ص 174-175). تُعدّ معايير المحاسبة مقياسًا للأداء المالي لمختلف مؤسسات الأعمال. وهي مقاييس تستخدمها الشركات لتقييم مكونات البيانات المالية، وبالتالي، لتحديد الوضع المالي ونتائج الأنشطة. يُحدد نشاط أي شركة (ربحًا أو خسارة) في الغالب بمعايير المحاسبة، كما يُحدد السياسات والأساليب والمبادئ التوجيهية المحاسبية التي يجب على الشركة الالتزام بها. معيار المحاسبة هو مجموعة واسعة من المبادئ التوجيهية لاتخاذ القرارات، استنادًا إلى أهداف المحاسبة وأسسها النظرية، والتي تُوجّه تطوير تقنيات المحاسبة. يُنشئ المحاسبون مجموعة واحدة من البيانات المالية للأغراض العامة للوفاء بالالتزام الإدارة بالإبلاغ المالي، ولخدمة المصالح المتشابهة، والتي قد تتنافس أحيانًا، لمستخدمي البيانات المالية (Kieso & Wygandt, 1995, p. 9).

لقد سعت مهنة المحاسبة إلى وضع معايير شائعة الاستخدام ومعترف بها عمومًا، سعيًا للحد من مخاطر التحيز وسوء الفهم والغموض. ومن الصعب إجراء مقارنة بدون هذه المعايير، إذ سيضع كل محاسب معايير الخاصة.

المطلب الثالث: استراتيجية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة

يتطلب تطبيق معايير المحاسبة الدولية مجموعة متنوعة من الاتفاقيات والعمليات التي تغطي طيفًا واسعًا من المواضيع. ويهدف ذلك إلى مساعدة الأطراف المعنية بالمحاسبة على تجنب التحديات والعقبات التي قد تصاحب تطبيق هذه المعايير.

ولمساعدة الدول على البدء في اعتماد وتنفيذ خطط الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية أو تسريع ذلك، طرحت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (AAOIFI) سلسلة من الإجراءات والتدابير. وتتمثل هذه الإجراءات في (كامل، 2013، ص 345):

أ. يجب أن يكون لدى الدولة خطة جاهزة للاعتماد الكامل أو الامتثال لمعايير المحاسبة

الدولية. ويجب تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية بحلول تاريخ محدد.

ب. في حال قررت الدولة اعتماد معايير المحاسبة الدولية، يجب عليها تحديد الفروق بين

المعايير الوطنية والدولية، ودراسة هذه الاختلافات، واستبدال الخيارات والحلول المختلفة

الواردة في المعايير الوطنية بمثيلاتها الواردة في المعايير الدولية، إن أمكن. وفي النهاية،

يجب عليها نشر معيار وطني يتوافق مع جميع المعايير الدولية.

ج. ينبغي أن يُرافق التدريب الفعّال لممارسي المحاسبة عملية اعتماد المعايير الدولية أو

مواءمتها معها، وأن تُدرّس معايير المحاسبة الدولية في المناهج الجامعية. ونظرًا لأن

التركيز الأساسي للمحاسبين هو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، فيجب أن يكونوا مؤهلين أكاديميًا وعمليًا ليتمكنوا من تطبيقها بشكل صحيح.

ولتأهيل المحاسبين لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، يجب عليهم:

- بذل الجهود لتوفير الأدوات اللازمة لدعم تطوير الأعمال. يجب على الشركات تكييف عملياتها الداخلية، وأنظمتها المالية والمحاسبية، لتلبية متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث سيتم اعتماد هذه المعايير في عملياتها.
- في البداية، يُفضل قصر استخدام معايير المحاسبة الدولية على عدد محدود من الشركات.

أولاً: مشاكل ومعوقات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة

لقد حاولنا سابقًا توضيح أهمية المعايير المحاسبية الدولية في توحيد الدول حول لغة محاسبية مشتركة. ومع ذلك، هناك بعض العوائق التي تمنع الدول من تطبيق هذه المبادئ عمليًا، والتي نذكرها أدناه (الجرف، 2020، ص 11-12):

- تختلف لوائح الشركات والضرائب في معظم الدول، وتختلف مستويات التطوير المهني فيما بينها.
- قد لا يتمكن بعض المهنيين من مواكبة نمو المعايير الدولية بالمعدل المطلوب نظرًا لمحدودية إتقانهم للغة الإنجليزية.
- الفرق بين الدول المتقدمة والنامية من حيث المؤهلات الأكاديمية والعملية.
- إن المتابع للدراسات والبحوث المحاسبية التي تتناول العلاقة بين المحاسبة والظروف البيئية التي نشأت في ظلها وانبثقت منها في مختلف دول العالم، وكذلك تلك التي تتناول تأثير

العوامل البيئية على النظم أو المؤسسات المحاسبية منذ الربع الأخير من القرن الماضي، يجد شبه إجماع على أن العوامل البيئية تؤثر على أهداف ومعايير وسياسات وأساليب المحاسبة في كل دولة. ويعود ذلك إلى اختلاف بيئات معظم الدول اختلافاً كبيراً. وتختلف مبادئ وإجراءات المحاسبة إذا كانت هذه العناصر البيئية مختلفة اختلافاً جوهرياً بين الدول. كما أن مبادئ وإجراءات المحاسبة تميل إلى التشابه عندما تتشابه بيئات الأعمال في مختلف الدول.

- إن التفاوتات في الإجراءات المحاسبية بين الدول مفهومة، إذ إن العوامل البيئية، بما في ذلك اللغة والثقافة والتعليم والأنظمة السياسية والاقتصادية والقانونية، من بين أمور أخرى، تؤثر على العمليات المحاسبية في كل دولة. ويجب على مصممي الأنظمة المحاسبية مراعاة تأثير العوامل البيئية على معايير ومستوى الإفصاح المحاسبي اللازم في أسواق رأس المال المحلية والعالمية، بالإضافة إلى تأثير ثقافة المجتمع (مجموعة القيم والمعايير التي توجه سلوك أعضائه) على أنظمة الرقابة على الشركات.

- يختلف التوجه نحو معايير المحاسبة الدولية اختلافاً كبيراً بين الدول التي تمتلك فيها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى غالبية الأسهم، وتلك التي يمتلك فيها عامة الناس أسهمًا. يمكن للبنوك الحصول على معلومات شاملة في الدول التي تمتلك فيها أسهمًا دون الحاجة إلى معايير دولية. يُعد تطبيق المعايير الدولية السبيل

الوحيد لضمان الشفافية وتقديم معلومات دقيقة وموثوقة في الدول التي يمتلك فيها عامة الناس أسهمًا.

• نظرًا لأهمية المؤسسات الحكومية في التنمية الاقتصادية، فإن اختلاف الأنظمة السياسية وتوزيع الملكية بين القطاعين العام والخاص يؤثر على كيفية إعداد البيانات المالية. ونظرًا لاختلاف الجهات المعنية في رغبتها في الحصول على معلومات محاسبية مختلفة، فإن البيانات المالية للقطاعين العام والخاص تختلف. ويكون تأثير الحكومة على تطوير معايير المحاسبة أكبر في الدول ذات الاقتصادات التي تديرها الدولة، حيث تُركز متطلبات إعداد التقارير على التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

• إن تخفيف التفاوتات الثقافية بين الدول لا يعني بالضرورة التقليل من أهمية الجانب الثقافي لمنهجيات المحاسبة، بل يزيد من احتمالية تشابه النظم المحاسبية. وحتى في حال استخدام ثقافة ونظام محاسبي واحد عالميًا، يجب أن يكون هذا النظام ملائمًا ثقافيًا. هناك جوانب للاختلاف الثقافي، كاللغة والدين والتاريخ والمثل الأخلاقية، نظرًا لتنوع العناصر الثقافية واختلاف استقرارها بين الدول. كما أن هناك عناصر أخرى قابلة للتطور والتغيير، بما في ذلك القوانين والفنون والتطورات العلمية والتكنولوجية والعادات والتقاليد.

• من العوائق التي تحول دون اعتماد معايير المحاسبة الدولية ندرة المنظمات المحاسبية في العديد من الدول. يُشجع وجود منظمة محاسبية على تطبيق المعايير

العالمية، ويسهم في تهيئة بيئة مواتية للبحث والتعليم. ولأن الحكومات تُكَلِّفها بتطبيق

قواعد المحاسبة، فإن الحاجة إلى هذه المنظمات تُعدّ بالغة الأهمية.

إلى جانب التحديات المذكورة أعلاه، تُعيق بعض المشكلات التكنولوجية الدول وتمنعها من اعتماد معايير المحاسبة الدولية أو الالتزام بها. من بين هذه المشكلات ما يلي (كامل، 2013، ص 345):
ونظرًا لتعقيد بعض المعايير المحاسبية الدولية، مثل تلك المتعلقة بالأدوات المالية والمشتقات والقيمة العادلة، فإن المستثمرين المحليين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية مقتنعون بأنهم اعتادوا على استخدام المعايير الوطنية إلى الحد الذي أصبح من الصعب عليهم معه قراءة البيانات المالية المعدة باستخدام أساليب المحاسبة التي تختلف عن أساليبهم.

ثانيًا: مقومات ومتطلبات نجاح تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة

يجب على أي دولة ترغب في استخدام المعايير المحاسبية الدولية أن تندمج وتتكيف أولاً مع البيئة التي وُضعت فيها. ويتطلب ذلك استيفاء عدة شروط أساسية، منها ما يلي (بن عيشي، 2014، ص 91):

1. من الضروري إنشاء جمعيات مهنية وطنية تُعنى بالمحاسبة والتدقيق، وذلك بتسهيل التواصل بينها وتمكينها من المشاركة في وضع معايير وإجراءات محاسبية تتوافق مع المعايير العالمية. كما يجب ضمان الامتثال لمعايير وإرشادات التدقيق العالمية، بالإضافة إلى مدونات السلوك المهني العالمية. وللمشاركة الفعالة في وضع وتطبيق هذه المعايير والتوصيات، من الضروري أيضًا السعي للحصول على عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

2. وفقاً لخصائص وسياق العولمة، يجب فهم بيئة الدولة أو على وشك أن تصبح كذلك. وهذا يستلزم عضوية الدولة في المنظمات الدولية أو تلك ذات التوجه الدولي، مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومنظمة المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، وغيرها من المنظمات التي تدعم نمو التجارة الدولية والمحاسبة والأنظمة الاقتصادية.

المطلب الرابع: أهمية المعايير الدولية للمحاسبة والأسباب الداعية إلى العمل بها

تكمن أهمية المعايير المحاسبية الدولية في كونها المحرك الرئيسي لتوحيد معايير المحاسبة الدولية. ومع ذلك، فإنها توفر مزايا إضافية، منها:

- يمكن للشركات الوصول إلى أسواق الأوراق المالية الأجنبية باستخدام معايير المحاسبة الدولية.
- ومن الأمثلة البارزة على ذلك تحسين جودة المعلومات المنتجة من نظام المحاسبة بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مما يُعزز كفاءة الإدارة من خلال الوصول إلى المعلومات ذات الصلة لاتخاذ القرارات. وقد استفادت الشركات الأوروبية من أسواق رأس المال الأمريكية، وخاصةً وول ستريت، من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- تُمكن معايير المحاسبة الدولية (IAS) من إعداد قوائم مالية موحدة للشركات متعددة الجنسيات، مما يُعزز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- كما تضمن تطبيق التنظيم المحاسبي (التخطيط المحاسبي)، الذي يهدف إلى وضع إطار عام للممارسات المحاسبية بهدف تنظيمها ووضع الضوابط اللازمة وحلول المشكلات التي

قد تنشأ في تطبيقها العملي. ونتيجةً لذلك، تُؤهل معايير المحاسبة الدولية المحاسبين للعمل في أي بلد.

• تُعرف المبادئ المحاسبية التوجيهية التي يستخدمها المحاسبون في عملهم بالمعايير المحاسبية الدولية.

• ويُعدّ تحديد الأحداث المالية للشركة وقياسها كمياً، وإعلام مستخدمي المعلومات المحاسبية بنتائج القياس، السببين الرئيسيين لأهمية المعايير المحاسبية الدولية في هذا السياق.

• اختيار تقنيات القياس المناسبة. تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من اعتماد البيانات المُعدّة وفقاً للمعيار المناسب واتخاذ قرارات مدروسة.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات

ترتبط الشركات ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بشبكة من الروابط تُعرف باسم حوكمة الشركات. عرّف أدريان كادبوري، رئيس تقرير كادبوري، حوكمة الشركات بأنها "الموازنة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والأهداف الفردية والجماعية، لتشجيع الاستخدام الفعال للموارد، وربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل قدر الإمكان". يمكن تقسيم هذه المناقشة إلى خمسة مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

يُعرّف الباحثون حوكمة الشركات بشكل مختلف بناءً على أهدافهم البحثية ووجهات نظرهم. تُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها التفاعلات القائمة بين الشركة ومجلس

إدارتها ومساهمتها وأصحاب المصلحة الآخرين. تشمل الحوكمة الإطار الذي يُحدد أهداف الشركة وطرق تحقيقها، بالإضافة إلى مراقبة الأداء وتوفير حوافز مناسبة للإدارة لتحقيق أهداف تخدم مصالح الشركة ومساهمتها، مما يُعزز الاستخدام الفعال لموارد الشركة.

كما تعرف حوكمة الشركات من وجهة نظر الاقتصاديين، ومن بينها تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها "النظام الذي يتم خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها" (أبو جبريل والذنيبات، 2016، ص 279-811).

وصف تقرير لجنة كادبوري (1992) حوكمة الشركات بأنها الإطار الذي يُوجّه ويُنظّم أداء الأعمال. ووفقاً لأحد المحاسبين، فإن الحوكمة هي العملية التي يُشرف من خلالها ممثلو أصحاب المصلحة على إدارة المخاطر ومراقبة أداء الإدارة. وللحد من الفساد المالي والانحراف الإداري، يُعرّف البعض الحوكمة أيضاً بأنها تنطوي على تدخل أكبر من جانب المساهمين والجمعية العامة، وإشراف أكبر على مجالس الإدارة وهيئاتها التنفيذية.

تتمحور جميع تعريفات الحوكمة حول العلاقة بين المساهمين ومجالس إدارة الشركات والقائمين على إدارتها، بهدف منع المخاطر والانهيئات غير المتوقعة التي قد تتعرض لها الشركات أو المؤسسات المالية، مع اختلاف التعريفات بين الباحثين وفقاً لتوجهاتهم البحثية وأغراضهم. وهذا يوضح أهمية تطبيق ممارسات الإدارة الرشيدة.

قد يكون التداخل بين العمليات الاجتماعية والمالية والاقتصادية للشركات هو سبب غياب تعريف موحد ومتفق عليه للحوكمة. ولتحقيق المصالح الوطنية والدولية، تدمج الحوكمة العناصر الإدارية والاقتصادية، ومن أهم أهدافها (حافظ، 2013):

1. منع المخاطر التي قد تهدد مصالح المساهمين والمستثمرين.
 2. منع الخسائر والاحتيال والفساد الناتج عن إساءة استخدام السلطة داخل الكيان.
 3. لتعزيز مصالح أصحاب المصلحة، والإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة، والمساهمين، يجب بناء روابط وتكامل فيما بينهم.
 4. وضع آليات وبروتوكولات رقابية تربط تعريف إدارات وأقسام الكيان، وأهدافها، وتنفيذها، وصلاحياتها، وواجباتها، ومسؤولياتها.
 5. رفع مستوى الوعي وتشجيع ثقافة الإفصاح والشفافية.
- أدى تضارب المصالح بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة إلى ضرورة وضع قواعد ولوائح لحماية مصالح المساهمين والحد من الحيل المحاسبية التي قد يلجأ إليها المديرون التنفيذيون أو أعضاء مجلس الإدارة لزيادة الأرباح؛ ونتيجةً لذلك، بدأت العديد من الدول والمنظمات الدولية بالتركيز على مفهوم حوكمة الشركات. كما أصدرت الهيئات الأكاديمية والحكومية عددًا من الأوراق والقواعد التي تُبرز أهمية التزام الشركات بمعايير الحوكمة.

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة

تتسم حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص من أهمها الآتي (الجبلي، 2021، ص 239-298):

- الانضباطية: وتعني اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، لذلك ركزت تجارب الدول على موضوع الإفصاح ضمن تطبيقات الحوكمة.

- **الاستقلالية:** وتعني تجنب وجود تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط، لذلك ركزت الحوكمة على وجود الأعضاء التنفيذيين.
- **المساءلة:** الآليات المطبقة في المنشأة والتي تمكنها من إجراء التحقق من كافة الأعمال المنجزة ووضع المقاييس لتقييم الأداء.
- **المسؤولية:** وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- **العدالة والمساواة:** التعامل المنصف بين جميع الأفراد دون تفضيل فرد على آخر، ومن الصفات المهمة للمدير الناجح هو التحلي بصفة العدالة وكيفية تحقيق وترسيخ هذا المبدأ في شركته بحيث يكون على مسافة واحدة مع الجميع.
- **المسؤولية الاجتماعية:** وتعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات

من أجل تطبيق نظام حوكمة الشركات الرشيد، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ لتطبيق الحوكمة الرشيدة في عام 1999. وقد تمت مراجعة هذه المبادئ، التي استندت إلى أربعة مبادئ رئيسية - العدالة والشفافية والمساءلة والمسؤولية - وإعادة إصدارها في أبريل 2004. وقد استخدم صناع القرار والمستثمرون المؤسسون وأصحاب المصلحة هذه المبادئ على نطاق واسع كمعيار مرجعي.

ويمكن عرض هذه المبادئ كما يلي:

المبدأ الأول: حقوق المساهمين

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يتم توفير الحماية للمساهمين وأن يُسهّل لهم ممارسة حقوقهم، وذلك من خلال:

- حق المساهمين في المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في الأعمال و/أو الحصول على معلومات كافية عنها.
- طرق آمنة لتسجيل الملكية.
- مراقبة أداء الوحدات الاقتصادية.
- كما هو منصوص عليه في المبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع إساءة الاستخدام، يجب أن تتاح لجميع المساهمين، بمن فيهم المستثمرون المؤسسون، فرصة التعبير عن آرائهم بشأن القضايا المتعلقة بحقوق ملكيتهم.

المبدأ الثاني: المعاملة المتساوية للمساهمين

وفقاً لهذه الفكرة، يجب معاملة جميع المساهمين - بمن فيهم مساهمو الأقلية والأجانب - على قدم المساواة. وفي حال انتهاك حقوقهم، يُلزم هذا المبدأ بمنح كل مساهم فرصة التماس سبل الانتصاف المناسبة. وهذا يعني وجوب تداول الأسهم بشفافية وانفتاح، ومعاملة المساهمين من نفس الفئة على قدم المساواة. كما يُطلب من المديرين وأعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي مصالح شخصية قد تكون لديهم في أنشطة الشركة. ومن خلال وضع آليات تمنع المطلعين، مثل المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، من استخدام المعلومات الداخلية لمصلحتهم الخاصة، يحمي مبدأ المساواة في معاملة المساهمين مصالح مساهمي الأقلية.

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة

ينص هذا المبدأ على ما يلي: "ينبغي أن يُقرّ إطار الحوكمة بحقوق أصحاب المصلحة، المنصوص عليها في القانون أو الناشئة عن اتفاقيات متبادلة، وأن يُشجّع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصلحة فيها لتحقيق الثراء والتوظيف واستدامة الشركات السليمة ماليًا". وتُعدّ البنوك وحاملو السندات والموظفون والمقرضون وغيرهم أمثلةً على أصحاب المصلحة، أو ما يُعرف أيضًا بالأطراف المرتبطة. وتُقدّم مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إرشاداتٍ لحماية هؤلاء أصحاب المصلحة مثل:

- ينص هذا المبدأ على ما يلي: "ينبغي أن يُقرّ إطار الحوكمة بحقوق أصحاب المصلحة، المنصوص عليها في القانون أو الناشئة عن اتفاقيات متبادلة، وأن يُشجّع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصلحة فيها لتحقيق الثراء والتوظيف واستدامة الشركات السليمة ماليًا".
- يشمل أصحاب المصلحة، الذين يُشار إليهم أحيانًا بالأطراف ذات الصلة، البنوك وحاملو السندات والموظفين والمقرضين وغيرهم.
- وتُقدّم مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إرشاداتٍ لحماية هؤلاء أصحاب المصلحة.

وبحسب الباحث فإن تسليط الضوء على دور أصحاب المصلحة في الشركة كما هو محدد في القوانين والاتفاقيات الحالية يشجع التعاون بين الشركات وأصحاب المصلحة فيها من أجل توليد الثروة وفرص العمل وتحسين الوضع المالي والحفاظ على الاستقرار.

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

ينص هذا المبدأ على ما يلي: "ينبغي أن يضمن إطار الحوكمة الإفصاح في الوقت المناسب وبدقة ووضوح عن جميع المسائل المهمة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات". ويُقصد بـ "الإفصاح السليم والسليم" الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات المتعلقة بالشركة وأسلوب إدارتها. وينبغي أيضًا تضمين النقاط التالية:

- تنص على أن "إطار الحوكمة يجب أن يضمن الإفصاح في الوقت المناسب وبدقة ووضوح عن جميع المسائل المهمة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات".
- يشير مصطلح "الإفصاح السليم والسليم" إلى الإفصاح في الوقت المناسب وبدقة عن جميع الحقائق المتعلقة بالشركة وأسلوب إدارتها.
- بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

ينص هذا المبدأ على أن "إطار الحوكمة يجب أن يضمن التوجه الاستراتيجي للشركة وتوجيهها، وأن يُحاسب مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين". وبناءً على ذلك، ووفقًا للدراسة، يضمن مجلس الإدارة الفعال استخدام المستثمرين للموارد بحكمة لتحقيق أهداف الشركة، مما يرفع من قيمة الشركة. بالإضافة إلى ذلك، تنخفض تكاليف الوكالة بفضل استقلالية مجلس الإدارة. وبالتالي، يُمكن القول إن الحوكمة الفعالة، كما يمارسها مجلس الإدارة، تُحسن قدرة الشركة على الاستجابة السريعة للآزمات والتغيرات في بيئة الأعمال.

المطلب الرابع: آليات حوكمة الشركات

التبويب الأول: (آليات داخلية وآليات خارجية)

- **الآليات الداخلية:** هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتبعها الشركة لمراقبة أعمال وممارسات الإدارة، بما يعزز جودة التقارير المالية، ويضمن الالتزام بمتطلبات التقارير الإلزامية، ويحافظ على سلامة البيانات المالية. ومن بين هذه الآليات: (التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، مجلس الإدارة).
- **الآليات الخارجية:** هي الأنظمة التي تراقب وتضمن مسؤولية الشركة عن إدارة عملياتها بإنصاف لجميع الأطراف المعنية. تعمل هذه الأنظمة، التي تشمل ما يلي، كمشراف خارجي ومراقب على إدارة الشركة: (البيئة التشريعية والقانونية، والتدقيق الخارجي).

التبويب الثاني: آليات محاسبية وآليات غير محاسبية

- **الآليات المحاسبية:** تؤدي أنظمة المحاسبة دورًا أساسيًا وحيويًا في تفعيل أنظمة الحوكمة. وتتمثل النتيجة النهائية لأنظمة المحاسبة في التقارير والبيانات المالية، وهي الوسيلة الرئيسية للتواصل في قطاع الأعمال. وتُعرف جميع العمليات المُستخدمة في توليد البيانات المحاسبية المفيدة لمختلف أصحاب المصلحة داخل الشركة بآليات المحاسبة. وتنعكس ثقة أصحاب المصلحة في الشركة في موثوقية هذه المعلومات. وتشمل هذه الآليات لجان التدقيق، والتدقيق الخارجي، والتدقيق الداخلي، ومعايير المحاسبة والتدقيق.
- **الآليات غير المحاسبية:** تشمل جميع المكونات الإدارية والتنظيمية والقانونية والتنظيمية.

المطلب الخامس: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

يمكن تحديد تلك الأبعاد في النقاط التالية:

1. **المساءلة والرقابة المحاسبية** وفقاً للقسم الثاني من تقرير لجنة Cadbury 1992، ينبغي

على المساهمين محاسبة مجلس الإدارة، ولكلٍ منهم دورٌ في تحقيق هذه المحاسبة. يؤدي

مجلس الإدارة واجبه في تزويد المساهمين بمعلومات دقيقة، ويتحمل المساهمون مسؤولية

التعبير عن استعادهم للوفاء بمسؤولياتهم الملكية. علاوةً على ذلك، نصّ القسم الرابع من

تقرير بنك كريدي ليون، "المحاسبة عن المسؤولية"، على أن مجلس الإدارة يتمتع بسلطة

إشرافية تفوق السلطة التنفيذية، وأن أعضاء المجلس قادرون على إجراء عمليات تدقيق

فعالة. كما أشار في قسمه الخامس، "المسؤولية"، إلى ضرورة وضع إجراءات تسمح بمعاقبة

أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين عند الاقتضاء.

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبعها حوكمة الشركات في

الحصول على المعلومات المحاسبية تأخذ اتجاهين هما (العويسي، 2010، ص 55):

• **الاتجاه الأول:** المساءلة والإشراف الرأسي، وهو يمتد من أعلى مستويات الإدارة إلى

المستويات الأدنى.

• **الاتجاه الثاني:** المساءلة والإشراف الأفقي، وهو متبادل بين مجلس الإدارة

والمساهمين وأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية.

2. **تحقيق الإفصاح والشفافية** لم يُغفل أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية

إبراز دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية، باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لتحقيق

مصالح مختلف الأطراف ذات الصلة، ويمثلان أحد المؤشرات المهمة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة. يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والركائز الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات. يرى الباحث أن العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية في غاية الأهمية بحيث أنها تعد بمستوى شامل من الإفصاح والشفافية والمساءلة والرقابة يمكن الاعتماد عليه، حسب الباحث، الذي يرى أيضاً أن النتيجة النهائية لأبعاد المحاسبة وعلاقتها بحوكمة الشركات لها استخدامات متعددة من أطراف مختلفة ذات صلة بالوحدة الاقتصادية، وأن المعلومات الناتجة عنها يمكن أن تحفظ حقوق هذه الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية.

ثانياً: الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الليبية بقطاع الاستثمار، ويبلغ عددهم 10 شركات.

م	اسم الشركة	رأس المال (مليون دينار)
1	شركة الصحاري للتأمين	15
2	شركة الليبية للتبغ المساهمة	25
3	شركة الليبية للتنمية والاستثمار	80
4	الشركة الليبية للاستثمار وتشغيل المرافق	250
5	شركة السهم للنقل العام	22.2
6	الشركة الليبية للتهيئة والتطوير العمراني	60
7	شركة الاستثمار الوطني القابضة	1.200
8	الشركة الليبية المتحدة للاستثمار السياحي	500
9	الشركة الأهلية للإسمنت	600
10	مصرف التجارة والتنمية	105

المصدر: اعداد الباحث بالرجوع للموقع الرسمي لبورصة ليبيا

أما عينة الدراسة فقد اشتملت على 5 شركات في قطاع الاستثمار خلال الفترة من (2024-2025)

م	اسم الشركة	رأس المال (مليون دينار)
1	الشركة الليبية للاستثمار وتشغيل المرافق	250
2	شركة الليبية للتبغ المساهمة	25
3	شركة الليبية للتنمية والاستثمار	80
4	مصرف التجارة والتنمية	105
5	الشركة الليبية للتهيئة والتطوير العمراني	60

المصدر: اعداد الباحث بالرجوع للموقع الرسمي لبورصة ليبيا

أسباب اختيار عينة البحث

تم اختيار قطاع الاستثمار في ليبيا ليكون موضوع الدراسة نظراً لحجمه وعدد الشركات فيه ومؤشرات نموه خلال السنوات الخمس الماضية. بناءً على ذلك، تألفت عينة البحث من خمس شركات استثمارية، مع استبعاد جميع المؤسسات الحكومية وقطاع الخدمات والقطاع المالي.

ثانياً: إثبات الفروض

الفرض الأول:

لم تختلف آراء المبحوثين حول مستوى الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية لحوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية الليبية كثيراً.

متغيرات فرضية البحث: تنقسم متغيرات الفرضية إلى:

- تطبيق المعايير المحاسبية على حوكمة الشركات في (سوق الأوراق المالية الليبية).
- عينة الدراسة التي شملت: مدققاً داخلياً، ورئيس مجلس إدارة، ولجان المراجعة، ومستثمراً.

المنهج الإحصائي المستخدم: استُخدم اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لتحديد ما

إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية. ثم تم تحديد دلالة الاختبار باستخدام مستوى دلالة أقل

من 0.05. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة أعلى من 0.05.

وفيما يلي نتائج اختبار الفرض البحثي:

جدول (1) قياس الفروق بين آراء عينة الدراسة حول أثر تطبيق المعايير المحاسبية على حوكمة

الشركات ببورصة الأوراق المالية الليبية باستخدام (One Way ANOVA)

عينة الدراسة	محاور الاستبيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
مجلس إدارة	يُسهم مجلس الإدارة في توضيح عناصر القوائم المالية بما يعكس واقعها بدقة	50	3.72	0.22	2.411	0.09	غير دالة
	يُساهم المجلس في وضع خطط تشغيلية تضمن الاستفادة المثلى من الموارد والكفاءات المتاحة						
	يساهم مجلس الإدارة في وضع السياسات والإجراءات التي تدعم تحقيق أهداف الشركة ويشرف على مراقبة تنفيذها						
	يُعنى مجلس الإدارة بتطوير استراتيجيات لجذب أفضل الموارد البشرية						
	يعمل مجلس الإدارة الفعال على تسهيل تدفق البيانات المالية والإدارية عبر جميع المستويات الإدارية						
	يضمن المجلس تجنب تضارب المصالح ويحول دون إجراء معاملات غير قانونية مع الأطراف ذات الصلة						
مجلس إدارتي	تقوم المراجعة الداخلية بأداء مهامها بشكل مستقل ومنتظم ومحايدين، استناداً إلى ميثاق المراجعين الداخليين	60	3.81	0.30			
	يفحص المراجع الداخلي الإجراءات للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والأنظمة والقوانين						
	تتحقق المراجعة الداخلية من التزام الشركة بحقوق ومتطلبات أصحاب المصالح عند إعداد اللوائح والقواعد						

						تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لتقييم دقته وملاءمته	
						تضمن المراجعة الداخلية إصدار القوائم المالية المتوافقة مع متطلبات الإفصاح والشفافية تساهم المراجعة الداخلية في تحديد أوجه القصور في الأداء وتقتراح سبل علاجها، كما تعمل على تقليل مخاطر الغش والاحتيال	
			0.40	3.80	71	يُسهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الليبية في تحسين شفافية المعلومات المالية. يعزز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الشركات الليبية المدرجة في البورصة من دقة القرارات الاستثمارية. يُساهم تطبيق المعايير المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية التي تُقدمها الشركات للمستثمرين. يساعد تطبيق المعايير المحاسبية في تقليل المخاطر المالية التي قد يتعرض لها المستثمرون في بورصة الأوراق المالية الليبية. يعزز تطبيق المعايير المحاسبية من الثقة في السوق المالي الليبي لدى المستثمرين الأجانب. تحسنت الحوكمة المؤسسية في الشركات الليبية بفضل تطبيق المعايير المحاسبية. يُساهم تطبيق المعايير المحاسبية في زيادة مستوى الشفافية في تقارير الحوكمة التي تقدمها الشركات. تفضل الاستثمار في الشركات التي تلتزم بتطبيق المعايير المحاسبية بشكل كامل.	مستثمر
						تلعب لجان المراجعة دورًا راقبًا مهمًا في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز المساءلة تقوم اللجنة بتقديم التوصيات اللازمة لتفعيل مبادئ الحوكمة وحماية حقوق أصحاب المصالح تعمل اللجنة على تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات وضمان تقديم التقارير المالية بما يتماشى مع متطلبات الإفصاح والشفافية تتخذ اللجنة الإجراءات اللازمة للتأكد من التزام الشركة بالقوانين والأنظمة السارية في الدولة تُساهم لجان المراجعة في الاستفادة من الأعضاء غير التنفيذيين وذوي الخبرة في مجلس الإدارة تتحقق اللجنة من استقلالية المراجعين الداخليين، وتدرس كفاءة نظام الرقابة الداخلية ومدى تأثير التقارير المقدمة من المدقق الخارجي	
			0.21	3.74	200		لجان المراجعة

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

• وحيث إن قيمة "ف" بلغت (2.411) عند مستوى دلالة أكبر من (0.05)، فإنه لا توجد

فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أثر تطبيق معايير المحاسبة على

حوكمة الشركات الليبية في سوق الأوراق المالية الليبية، تُعزى لمتغير الوظيفة. وهذا يشير

إلى توافق آراء المبحوثين.

إثبات الفرضية: يتم قبول الفرضية الصفرية، وفقًا لآراء عينة الدراسة المستطلعة، القائلة بأنه لا توجد

فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد أثر تطبيق معايير المحاسبة على حوكمة الشركات الليبية

المدرجة في سوق الأوراق المالية، كإثبات للفرضية.

الفرض الثاني:

وفيما يتعلق بخصائص تأثير تبني معايير المحاسبة على حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية

الليبية، فإن آراء المبحوثين لا تختلف كثيرًا.

متغيرات فرضية البحث: تشمل متغيرات الفرضية الفئات التالية: جودة المعلومات المحاسبية في سوق

الأوراق المالية الليبية.

وجهات نظر المجيبين على عينة الدراسة، والتي تشمل: المستثمرين، ولجان المراجعة، ورئيس مجلس

الإدارة، والمدققين الداخليين.

تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA). وكانت نتائج اختبار فرضية البحث كما

يلي:

جدول رقم (2): قياس الفروق بين آراء عينة الدراسة حول أبعاد خصائص أثر تطبيق المعايير

المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الليبية باستخدام (One Way ANOVA)

عينة الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	القرار	
					مستوى المعنوية	الدالة
رئيس مجلس إدارة	50	4.41	0.32	0.940	0.51	غير دالة
لجان المراجعة	60	4.32	0.41			
مستثمر	71	4.25	0.31			
محاسب	200	4.20	0.13			

**دالة عند مستوى معنوية اقل من (0.01).

كما يتضح من الجدول السابق، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول تأثير متغير الوظيفة على أبعاد خصائص أثر تطبيق معايير المحاسبة على سوق الأوراق المالية الليبي. وكانت عتبة الدلالة أعلى من 0.05 لقيمة (0.940) "F" وهذا يشير إلى توافق آراء المبحوثين حول جوانب أثر تطبيق معايير المحاسبة على سوق الأوراق المالية الليبي.

إثبات الفرضية: يتم قبول الفرضية الصفرية حسب عينة الدراسة، وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الوظيفة وأبعاد خصائص أثر تطبيق معايير المحاسبة على سوق الأوراق المالية الليبية.

الفرض الثالث:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أثر تطبيق المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية الليبية.

تم استخدام أساليب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون، لتقييم هذه الفرضية.

أولاً: معامل الارتباط بين حوكمة الشركات وترشيد قرارات المستثمرين:

تم استخدام معامل بيرسون لتحديد دلالة الاختبار باستخدام مستوى دلالة أقل من 0.05، وذلك لإثبات وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية، وذلك بعد استخدام معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين متغيرين. ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة أعلى من 0.05.

جدول رقم (3) معامل ارتباط بيرسون

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
أثر تطبيق المعايير المحاسبية على حوكمة الشركات.	0.815**	0.1**	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0,01).

من الجدول السابق يتضح الآتي:

عند مستوى دلالة أقل من 0.01، يصل معامل الارتباط إلى 0.815، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تأثير تطبيق معايير المحاسبة على حوكمة الشركات. وهذا يشير إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تتأثر إيجاباً بمدى تفعيل تطبيق معايير المحاسبة على حوكمة الشركات الليبية.

دليل الفرضية: نتفق مع الفرضية الإحصائية القائلة بأن تأثير تطبيق معايير المحاسبة على سوق

الأوراق المالية الليبية وحوكمة الشركات مرتبطان إحصائياً.

ثالثاً: تحليل الانحدار الخطي البسيط

لقياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية على حوكمة الشركات.

جدول رقم (4) نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية أبعاد تطبيق المعايير المحاسبية

على حوكمة الشركات

معامل التحديد R^2	قيمة "ف" F.test		t.test		المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	
61.4%	0.01**	594.180	0.01** 0.01**	3.215 24.491	الجزء الثابت أثر تطبيق المعايير المحاسبية على حوكمة الشركات

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

1. معامل التحديد (R^2): نكتشف أن 61.4% من التغير الإجمالي في المتغير التابع (أثر

تطبيق معايير المحاسبة) يمكن تفسيره بالمتغير المستقل، وهو إجمالي أبعاد حوكمة الشركات.

2. اختبار المتغير المستقل: بلغت قيمة (24.491) "t.test" عند مستوى دلالة أقل من

(0.01)، مما يدل على أن المتغير المستقل (حوكمة الشركات) يؤثر بشكل معنوي على

المتغير التابع (أثر تطبيق معايير المحاسبة).

3. اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار: تم استخدام اختبار F ، الذي يقيس جودة تأثير نموذج

الانحدار على بُعد تأثير تطبيق معايير المحاسبة، لاختبار دلالة ملائمة النموذج الكلية.

بلغت قيمة اختبار F (594.180)، وهي دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.01).

وفقاً لنموذج الانحدار السابق، يمكن تفسير نسبة جيدة تبلغ 61.9% بمعامل التحديد (R^2). على

الرغم من أهمية هذا التأثير، إلا أنه يجب التركيز بشكل أكبر على تمكين أنظمة الحوكمة من دعم

جودة المعلومات.

الفرض الرابع

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق المعايير المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الليبية.

جدول رقم (5) العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الليبية باستخدام معامل ارتباط بيرسون

معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدالة)
0.925**	0.1**	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

بمعامل ارتباط قدره 0.925 عند مستوى دلالة أقل من 0.01، يتضح من الجدول السابق وجود

علاقة قوية ودالة إحصائية بين ترشيد قرارات المستثمرين وتطبيق معايير المحاسبة.

نقبل الفرضية الإحصائية "ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الليبية وجوانب تطبيق معايير المحاسبة على حوكمة الشركات مرتبطان إحصائياً".

جدول رقم (6) معنوية تأثير أبعاد تطبيق المعايير المحاسبية على ترشيد قرارات المستثمرين

باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

معامل التحديد R ²	F.test		t.test		المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	
73.4%	0.01**	606.031	0.01** 0.01**	8.151 32.102	الجزء الثابت أبعاد تطبيق المعايير المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). **دالة عند مستوى معنوية أقل من (0,05)

1. معامل التحديد (R^2): نكتشف أن 73.4% من التباين في المتغير التابع (ترشيد قرارات

المستثمرين) يمكن تفسيره بالمتغير الوسيط (تطبيق قواعد المحاسبة).

2. اختبار المتغير المستقل: بلغت قيمة "ت" (32.102) عند مستوى دلالة أقل من (0.01)،

مما يدل على أن المتغير الوسيط (أثر تطبيق معايير المحاسبة) له تأثير معنوي على

المتغير التابع (ترشيد تصرفات المستثمرين).

3. اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار: بما أن درجة اختبار F هي 606.031، فهي

ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج

الانحدار في ترشيد تصرفات المستثمرين. من خلال نموذج الانحدار السابق، نجد أن تطبيق

المعايير المحاسبية يمثل نسبة تأثير جيدة حيث بلغت (73.4%) على ترشيد قرارات

المستثمرين. ويعتبر هذا التأثير معنويًا، فالاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية يؤدي إلى

زيادة ترشيد قرارات المستثمرين.

الانحدار المتعدد

تتيح لنا المعلومات المذكورة أعلاه استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من صحة الفرضية التي

تنص على أن الأبعاد الأربعة لتطبيق معايير المحاسبة - الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة،

والاستقرار - تؤثر على المتغير التابع، وهو ترشيد قرارات المستثمرين. ويُستخدم أسلوب الانحدار

المتعدد لاختبار كل من هذه التأثيرات على حدة، وتحديد ما إذا كانت ذات دلالة إحصائية أم لا.

• تحليل الانحدار المتعدد Stepwise Multiple regression

جدول رقم (7) تحديد معنوية تطبيق المعايير المحاسبية على ترشيد قرارات المستثمرين باستخدام نموذج الانحدار

الخطي المتعدد

المتغير المستقل	محاور الاستبيان	قيمة "ت" t.test		قيمة "ف" F.test		معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية			
الجزء الثابت	خاصية الملائمة	0.211	0.001**	255.012	0.01**	73.3%	0.902	
		8.012	0.001**					تعتمد الشركة على خاصية الملائمة لدعم القرارات الاستثمارية.
								توفر المعلومات المحاسبية التنبؤية أساساً لتخطيط القرارات المستقبلية.
								يعزز التوقيت المناسب للمعلومات من دقة التنبؤ واتخاذ القرار الاستثماري.
خاصية الموثوقية	خاصية الموثوقية	9.331	0.001**	تسهم خاصيتنا الملائمة والقدرة التنبؤية في تقليل المخاطر وزيادة الربحية.				
				تتمتع المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من المصداقية، مما يجعلها مصدراً موثقاً للمستثمرين عند تقييم أوضاع الشركة.				
				تتميز المعلومات المحاسبية بالدقة في عرض النتائج المالية، مما يقلل من احتمالات الخطأ ويدعم التحليل المالي السليم.				
				ترتكز المعلومات المحاسبية على مبدأ الحياد والابتعاد عن التحيز، مما يعزز موضوعية القرارات الاستثمارية ويزيد من عدالتها.				
خاصية القابلية للمقارنة	خاصية القابلية للمقارنة	7.012	0.001**	يساهم إعداد المعلومات المحاسبية وفقاً لمعيار الموثوقية في تعزيز التأثير المباشر والإيجابي على اتخاذ القرارات الاستثمارية.				
				تتميز المعلومات المحاسبية لدى شركتكم بخاصية القابلية للمقارنة، مما يجعلها أداة موثوقة لتحليل الأداء المالي.				
				تساعد خاصية القابلية للمقارنة على قياس الالتزامات وحقوق الملكية بدقة، مما يدعم اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة ومستنيرة.				
				تعزز المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة من القدرة التنبؤية للمستثمرين، مما يزيد من كفاءة تقييم الفرص الاستثمارية المستقبلية.				
خاصية الثبات	خاصية الثبات	8.101	0.05*	يساهم التزام الشركة بمبدأ الثبات المحاسبي في الحفاظ على موثوقية ودقة البيانات المالية عبر الفترات الزمنية.				
				يُعزز الثبات في إعداد القوائم المالية قدرة المستثمرين على مقارنة الأداء المالي بدقة، مما يدعم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.				
				يسهم تطبيق مبدأ الثبات في بناء ثقة المستثمرين من خلال تقديم معلومات مالية مستقرة وغير متذبذبة.				
				يؤدي الإخلال بمبدأ الثبات وتعدد طرق المعالجة المحاسبية إلى إرباك المستثمرين وتشويش القرارات الاستثمارية.				

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

من الجدول السابق، يتضح ما يلي:

1. معامل الارتباط (r): بلغ معامل الارتباط (0.902) بمستوى دلالة أقل من (0.01)، مما

يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد استخدام المعايير

المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين.

2. معامل التحديد (R^2): نكتشف أن 73.3% من إجمالي التغير في المتغير التابع (ترشيد

قرارات المستثمرين) يمكن تفسيره بالمتغيرات المستقلة لأبعاد (تطبيق معايير المحاسبة).

3. اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار: أُجري اختبار F لتحديد دلالة ملائمة النموذج الكلية.

تُظهر قيمة اختبار F البالغة 255.012 قدرة نموذج الانحدار على ترشيد قرارات الاستثمار،

وهي دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.01.

4. اختبار معنوية المتغير الوسيط: عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0.05، نستخدم اختبار

t لتحديد ما إذا كانت الخصائص الأكثر تأثيراً - الموثوقية، والملاءمة، والاستقرار، والقابلية

للمقارنة - تمثل المتغير الوسيط (تطبيق معايير المحاسبة)، والذي له تأثير كبير على ترشيد

قرارات المستثمرين.

يشير هذا إلى أنه على الرغم من تباين هذه التأثيرات، إلا أن غالبية جوانب تطبيق معايير المحاسبة

لها تأثير كبير وإيجابي على ترشيد قرارات المستثمرين، وهو ما يوضح لنا كيف أن أبعاد المتغير

الوسيط، وخصائص تطبيق معايير المحاسبة على حوكمة الشركات الليبية، لها تأثير كبير وفعال

على ترشيد أحكام المستثمرين بدرجات متفاوتة.

النتائج والتوصيات

يمكن للباحث عرض أهم نتائج الدراسة كما يلي:

- نظرًا لأن قيمة "ف" بلغت (2.411) عند مستوى دلالة أكبر من 0.05، مما يدل على اتفاق جميع الآراء بشأن تطبيق معايير المحاسبة على حوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية الليبية، فقد أظهرت نتائج اختبار الفرضية قبول الفرضية الصفرية الأولى (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين بشأن تطبيق معايير المحاسبة على حوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية الليبية).
- وبما أن قيمة "ف" بلغت (0.940) عند مستوى دلالة أكبر من 0.05، مما يدل على اتفاق جميع الآراء بشأن تطبيق معايير المحاسبة على حوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية الليبية، فقد أظهرت نتائج اختبار الفرضية قبول الفرضية الصفرية الأولى (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الوظيفة وأبعاد خصائص أثر تطبيق معايير المحاسبة على سوق الأوراق المالية الليبية).
- تم قبول الفرضية الإحصائية البديلة الثالثة بناءً على نتائج اختبار الفرضية، والتي أشارت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وتطبيق معايير المحاسبة في سوق الأوراق المالية الليبية. هذا يعني أنه كلما كانت حوكمة الشركات وتفعيلها إيجابيين، كان تطبيق معايير المحاسبة في سوق الأوراق المالية الليبية إيجابيًا. بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.815.

- وفقًا لنتائج اختبار الفرضية والذي قبل الفرض الإحصائي البديل الرابع (أن هناك علاقة معنوية بين ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الليبية وتطبيق معايير المحاسبة)، فإنه كلما انعكس الترشيح بشكل إيجابي كلما ارتفع معامل ارتباط بيرسون (0.925)، مما يدل على أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في خصائصها الملائمة والموثوقية المقارنة والقابلية للمقارنة والاستقرار.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، أمكن للباحث التوصل إلى مجموعة من أبرز التوصيات:

1. زيادة الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس بأهمية تطبيق معايير المحاسبة في حوكمة الأعمال الليبية، وتقديم الدعم لهم لاستخدام هذه المعايير بشكل فعال، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ومعقولة.
2. التحقق من فعالية عمل مجلس الإدارة، والتدقيق الداخلي، ولجان التدقيق كآليات أساسية لضمان الحوكمة الداخلية السليمة.
3. التركيز على تدريب المحللين الماليين والمراجعين، وتطوير مهاراتهم في تقديم المشورة وإعداد تقارير تحليلية حول الأرباح المتوقعة، بهدف تحسين كفاءة قرارات الاستثمار. كما يجب تحديد مفهوم "جودة المعلومات المحاسبية"، مع التركيز على خصائصها الأساسية وأثرها في تبرير قرارات المستثمرين.
4. استخدام التقارير المالية كأداة لتحسين جودة البيانات المحاسبية، بحيث تكون هذه البيانات متسقة، ملائمة، قابلة للمقارنة، وموثوقة.



5. التركيز على تحسين مستوى المعلومات المحاسبية، حيث أن المعلومات ذات الجودة المنخفضة تدفع المستثمرين للبحث عن مصادر بديلة للإرشاد عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
6. الشفافية التامة في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، وتوفيرها للمستثمرين على الفور دون إخفاء أي تفاصيل.

المصادر والمراجع

1. أبو جبريل، أحمد يوسف، والذنيبات، على عبد القادر. (2016). التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، 12 (4)، 279-811.
2. أسماء، قحطان محمد. (2012). محددات التحفظ المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التجارة، جامعة طنطا.
3. أماني، أحمد حافظ. (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات إدارة المخاطر على تطوير مهام المراجعة الداخلية (رسالة ماجستير). كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
4. أمي. (2013). التطورات في المعايير المحاسبية. مجلة المحاسبة، 25 (3)، 122.
5. الجبلي. (2021). أثر تطبيق مثل المحاسبية الدولية على الجذب الخارجي المباشر. مجلة المالية والتجارية، جامعة عين شمس، (1) .
6. الجبلي، وليد سمير عبد العظيم. (2021). أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2 (1)، 239-298.
7. حمد، أحمد عبد الله، والنقيب، علي حسن. (2015). مساهمة في اعتماد المعايير الدولية في الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، (17) .

8. عبد الرحمن، خالد، ومحمد، سامي. (2016). النسبة بين التقييمات المحاسبية وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في السوق المصري. مجلة جديدة المحاسبية، 20(1).
9. عثمان، عبد الرزاق، ومحمد، علي أسامة عبد المنعم. (2015). نظام الحاكمية المؤسسية الحل السليم للأطراف المتعارضة في ظل نظرية الوكالة. مجلة الإدارة والاقتصاد، (102).
10. عمار، بن عيشي. (2014). معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية - دراسة حالة ولاية بسكرة. - المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (01).
11. العويسي، سمير عبد الدايم حسن. (2010). تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة استطلاعية على المستثمرين الأفراد في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
12. محمد، شريف توفيق. (1987). رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسة لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية. مجلة الإدارة العامة، (5)، 174-175.
13. منى، كامل. (2013). أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي-دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 41 والقاعدة المحاسبية العراقية رقم 11. -مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (36)، 345.
14. ياسر، أحمد السيد محمد الجرف. (2020). تأثير تطبيق المعايير الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. المجلة الجديدة والدراسات، جامعة قناة السويس، (36)، 11-12.
15. Doukakis, L. C. (2015). Erratum to "The effect of mandatory IFRS adoption on real and accrual-based earnings management activities"[J.



Account. Public Policy 33 (2014) 551-572]. Journal of Accounting and Public Policy, 2(34), 214-217.

16. Kieso, Donald E., & Wygant, Jerry J. (1995). International Accounting (8th ed.). John Wiley & Sons.

17. Sengottuvel, A., & Syed, A. (2016). The Influence of Organizational Culture on Organizational Performance in Information Technology Sector. IOSR Journal of Business and Management, 18(1).

18. The Institute of Chartered Accountants in England and Wales. (2007, November 13). Knowledge guide to international accounting standards. Retrieved from

http://www.icaw.uk/library/index.cfm?AUB=TB21_25594